



Ref : .....

الرقم : .....

Date: .....

التاريخ : .....

Res.: .....

الرفقات : .....

قرار الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات رقم ( 26 ) لسنة 2011م

في اجتماعها المنعقد بتاريخ 6/6/2011م

**بشأن الشكوى المقدمة من مؤسسة روضان للتجارة ضد المجلس المحلي بأمانة العاصمة بخصوص  
المناقصة العامة رقم (453/2003) الخاصة بأعمال السلامة المرورية**

نظرت الهيئة العليا في الشكوى المقدمة من قبل مؤسسة روضان للتجارة والإعلان ضد المجلس المحلي بأمانة العاصمة - قطاع الشؤون الفنية بالمناقصة رقم (453/2003) الخاصة بتنفيذ أعمال السلامة المرورية في مدينة صنعاء ، والتي أشارت فيها إلى قيام الهيئة الإدارية بأمانة العاصمة بتجاوز القانون والتفاوض مع المؤسسة العامة للطرق والجسور لتخفيض عطائها إلى نفس سعر مؤسسة روضان وإرساء المناقصة عليها رغم توصية لجنة التحليل الفني والمالي وموافقة الصندوق العربي ممول المشروع على الإرساء على الشاكية، كما أطلعت الهيئة العليا على الإجراءات التي قامت بها الجهة لتحليل العروض المقدمة وقد تبين لها من خلال التحليل الفني والمالي المقدم من قبل الجهة بأنه وفقاً لحضور التحليل الفني تم تأهيل خمس شركات كما اتضح من خلال التقييم المالي للشركات المؤهلة فنياً أن العرض المالي المقدم من شركة روضان هو أقل العروض المالية المقدمة بمبلغ (497.135) دولار وقد أوصت لجنة التحليل بإرساء المناقصة على الشاكية ، وفي تاريخ 8/2/2011م اجتمعت لجنة المناقصات في ديوان أمانة العاصمة وأطلعت على نتائج التحليل الفني والمالي وتمت مناقشة الموضوع مع ممثلي القطاع الفني بأمانة العاصمة ، وقد رأى أعضاء لجنة المناقصات التفاوض مع المؤسسة العامة للطرق والجسور ، وتکليف القطاع الفني بالتفاوض والتواصل رسميًّا مع المؤسسة العامة للطرق والجسور لتخفيض ما جاء في عطائها إلى سعر العطاء المقدم من مؤسسة روضان أو أقل ، والرفع إلى لجنة المناقصات العامة بمذكرة رسمية من القطاع الفني بما يتم الاتفاق عليه مع المؤسسة العامة للطرق والجسور بالموافقة والتخفيض خلال أسبوع ليتم استكمال إجراءات البت . وبعد مخاطبة المؤسسة العامة للطرق والجسور قامت بالرد على أمانة العاصمة بالموافقة على تخفيض العطاء المقدم من قبلها إلى مبلغ (497.135) دولار ثم عقدت لجنة المناقصات العامة بأمانة العاصمة اجتماعاً للبت في المناقصة





Ref : \_\_\_\_\_

الرقم : \_\_\_\_\_

Date: \_\_\_\_\_

التاريخ : \_\_\_\_\_

Res.: \_\_\_\_\_

المرفقات : \_\_\_\_\_

وأقرت إرساء المناقصة على المؤسسة العامة للطرق والجسور بسعر أقل العطاءات( وهو العطاء المقدم من مؤسسة روضان) بموجب موافقة المؤسسة العامة للطرق والجسور على تخفيض سعرها إلى سعر مؤسسة روضان وبررت لجنة المناقصات عملية الترسية على المؤسسة العامة للطرق والجسور في كون عرضها الأفضل من الناحية الفنية حيث حصلت في التحليل الفني على 92% ولديها خبرات وأعمال سابقة لعشرين السنين ومعدات وأليات بينما حصلت مؤسسة روضان على 83%.

وباطلاع الهيئة على وثائق المتعلقة بالمناقصة فقد تبين قيام لجنة المناقصات العامة بأمانة العاصمة بالتفاوض مع المؤسسة العامة للطرق والجسور من أجل تخفيض عطائها إلى أقل العطاءات وهو المقدم من مؤسسة روضان مبرره ذلك بالقدرة الفنية والخبرة السابقة وتوفير المعدات الالزمة وذلك بالمخالفة لنص المادة (22 الفقرة أ) من القانون رقم (23) لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والتي تنص على انه (يجب إرساء المناقصة على أقل العطاءات سعراً بعد التقييم متى ما كان مستحيباً ومستوفياً لجميع شروط ومتطلبات المناقصة الفنية والمالية والقانونية) وكذلك المادة 167 الفقرة (أ) والمادة (217) من اللائحة التنفيذية والتي تنص على أن (لا يتم التفاوض مع مقدمي العطاءات في المواصفات الفنية الرئيسية أو الأسعار) والمادة (218) الفقرة (د) والتي تنص على أن (يجب أن لا يترتب على عملية التفاوض ما قد يؤثر في تقييم العطاءات وترتيبها ، وبناءً على ما سلف بيانه فقد قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات التالي:-

- 1- إلغاء قرار الإرساء وإعادة الترسية من قبل لجنة المناقصات وفقاً للتحليل المرفوع من قبل لجنة التحليل والتقييم الفني نظراً لصحة الأسس التي استندت عليها لجنة التحليل.
- 2- التوصية بالإرساء على مؤسسة روضان للتجارة والإعلان.

صدر بتاريخ 4 رجب 1432 هـ الموافق 6/6/2011م

